

الحضور في المقام التخاطبي للتوجيه النحوي بحكاية الحال

د. نورة منصور بلحوق يونس

قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة طبرق/ ليبيا

الملخص:

يقوم صلبُ هذا الموضوع على دراسةٍ محورين بارزين في اللغة واللسانيات وهما: أولاً: شرح وتوضيح المقصود بمصطلح (حكاية الحال) الذي تكرر ذكره في كتب النحو لاسيما في كتب المتأخرين من النحاة كشرح الكافية للرضي و المغني لابن هشام وغيرهما، وبوصفه إحدى الوسائل اللسانية التي اتكأ عليها المفسرون في توجيه بعض آي الذكر الحكيم مع التفريق بينها وبين مصطلح الحكاية في العربية.

أما ثانياً فكان عن الحضور التخاطبي بعناصره المكونة للمقام، وهو مطلبٌ هدف إليه البحث من خلال تحديد تلك العناصر ومحاولة التقريب بينها وبين الحال الحكيمية والمحيطة على ذلك المقام؛ من دلالة زمانية وضمائر حضور وأسماء إشارة وبعض الظروف الدالة على الحضور ونحوه، في ضوء التوجيهات النحوية الممثلة في آراء النحاة والمفسرين لبعض آيات الكتاب العزيز والكيفية التي تشير بها عناصر الحضور بما يوضح المقام المؤول في تحليل حكاية الحال .

المقدمة:

هذا بحث في فكرة التوجيه النحوي بحكاية الحال أو تفسير القرآن الكريم من خلال الدرس النحوي؛ إذ يرد في كثير من الآيات القرآنية التوجيه بتلك الحكاية متكاملاً على عناصر الحضور في المقام التخاطبي المتمثلة في الدلالة الزمانية للأفعال التي تتغير في دلالاتها بتغير الحروف الداخلة عليها، إلى جانب الظروف زمانا ومكانا مع ضمائر الحضور أيضاً.

ولذا كان البحث في تمهيد عن مفهوم الحضور والإشارة المقامية ودلالة كلٍّ منها، وفي مبحثين؛ الأول يفصل القول في تلك المشيرات، والثاني ينتقي نماذج وجهت نحوياً بحكاية الحال وكيفية تجسيدها لما يشير للمقام. ونوه على أن المقصود بالتوجيه النحوي: "هو التماس وجه أو علة لصحة قراءة من القراءات القرآنية" (1) أي كانت متواترة أو غير ذلك لأن القراءة لو وافقت العربية ولو بوجه كانت صحيحة نحوياً. وهناك فرق بين التوجيه

والاحتجاج ؛ فالتوجيه هو ما سبق تعريفه أما الاحتجاج فهو التماس حجة (أي برهان أو دليل) لصحة القراءة (2) . أما حكاية الحال فهي من الحكاية المعنوية لا اللفظية، قال الرضي نقلا عن الأندلسي: " معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تُلفظ به كما في قوله : دعنا من تمرتان ، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ " (3)

وهناك طريقتان لحكاية الحال ذكرهما الصبان حيث قال: " في حكاية الحال طريقتان: الأولى: وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن المتكلم، والثانية: وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل والتعبير عنه على كل بما للحال " (4)

تمهيد

التمييز بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي: -

يستعمل (سيبويه) لفظ (الحاضر) ليميز به بين حضورين في اللغة؛ حضور المخاطب وحضور المشار إليه، يقول: "العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا لم يرد بقوله هذا أنت أن يعرفه نفسه كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال. ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال الحاضر عندنا أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت" (5).

فسيبويه هنا بين أن دلالة الحضور في المشار إليه تختلف عن دلالة الحضور في المخاطب، والمخاطب معين بتوجيه الخطاب إليه، حاضر باعتباره طرفاً في التخاطب. أما ما تشير إليه فإنه خارج عن التخاطب غائب عنه. غير أنه يتميز بكونه لا يتعين إلا في مقام تخاطبي مخصوص يواجه فيه المتكلم المخاطب مواجهة حسية.

وما يعنيه هذا أن "الحضور في الضمائر يدل على المشاركة في عمل التخاطب والحضور في ما يشار إليه يدل على مجرد الوجود في المقام التخاطبي أو في (الحضرة) وجوداً مادياً يدرك بحاسة مادية هي العين" (6).

وعليه يكون حضور المتكلم والمخاطب حضور إيجابي وفاعل باعتباره محدثاً للحضرة ومنشئاً لها. أما حضور المشار إليه فهو حضور سلبي باعتباره متحدداً بالحضرة منحصراً في حدودها المادية إن خرج عنها تحول إلى غياب. وكون حضور المتكلم والمخاطب في التخاطب

يختلف عن الحضور الحسي في المقام لأسماء الإشارة فهذا لا ينفي ما بينهما من تشابه وتقارب تتجه إلى التشبه بضمائر الحضور يقول سيبويه: "قد يكون هذا وصوابه بمنزلة هو يعرف به تقول هذا عبد الله فاعرفه إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك". (7) فيميز اسم الإشارة من الغائب بما ميز به ضميري المتكلم والمخاطب منه، وهو تعين ما تحيل عليه بفضل الحضرة.

ف "الحضور" و"الحاضر" و"الحضرة" مصطلحات ميز بها سيبويه بين الوحدات اللغوية التي تستند في تعيينها إلى المقام التخاطبي بعمل التلفظ. فتبين لنا بذلك: "أن ما سماه التداوليون بالمشيرات المقامية هو في حد ذاته قابل للتقسيم والتصنيف" (8) وذلك يبدو واضحاً في تخصيص سيبويه ضميري المتكلم والمخاطب والمشار إليه المعين بالإشارة الحسية وزمن الحاضر أي زمان التلفظ دون سواها.

وهذا يشرع نزعة النحاة العرب إلى التمييز بين ضربين من الحضور: حضور في عمل التخاطب تدل عليه المواجهة ويقابل دلالة الغائب في الضمير وحضور في المقام التخاطبي ويقابله الغياب المادي الذي يستلزم استحضاراً ذهنياً للمحال عليه. فيخص الحضور التخاطبي ضميري (أنا) و (أنت) والمنادي يخص الحضور في المقام التخاطبي أسماء الإشارة. وبناءً على التمييز السابق لدلالة الحضور، فإن الأصل في ظاهرة الإشارة المقامية أن لا تقابل الغياب من مقام التخاطب بل الغياب من عمل عليه الضمير الغائب في المقام التخاطبي أو عدم حضوره إذ يكون في جميع الأحوال غائباً" (9).

تعريف المشير المقامي:

اختلف الباحثون في المشيرات المقامية في تحديدها ووضع مفاهيمها فمنهم من نزع إلى اعتبار كل مظاهر الذاتية مشيرات مقامية فلم يحرص على وضع قائمة محددة للمشيريات المقامية كما (بنفنيست)، ومنها من كان أشد وضوحاً فوضع لها حداً معلوماً مصنفاً إياها ضمن قائمة خاصة كما فعلت (أوركويوني) وهو ما سيدكر في تعريف المشيرات. فقد وضعت (أوركويوني) تعريفها اعتماداً على التصنيف التقليدي (للآليات الإحالية) التي يستعملها المتكلم وهي ثلاثة (10).

- إحالة مطلقة.

- إحالة سياقية (نسبة إلى السياق اللغوي)

- إحالة مقامية (نسبة إلى مقام التلفظ).

وصنفت أوريوبي المشيرات المقامية ضمن الإحالة المقامية فجعلتها الوحدات التي تتحدد باعتبار مقام التخاطب ويتوجب بناءً عليه "معرفة الدور الذي تضطلع به فواعل القول في حدث التلفظ، والمقام الزماني، المكاني للمتكلم، واحتماليًا للمخاطب" (11)، وهذا يعني ارتباط تعين إحالة المشير المقامي بمقام مخصوص هو مقام التخاطب، وبينت العناصر المكونة لهذا المقام وهي المتكلم والمخاطب، المكان، والزمان فهي بذلك تؤكد أن معناها عام وأنها تابعة للمقام وثيقة الارتباط به، فإذا ما انفصلت عنه سقطت في الإبهام.

وهذا يؤكد أن ما تحيل عليه المشيرات المقامية لا بد أن يكون حاضرًا حضورًا فاعلاً في المقام التخاطبي، مثل إحالة (أنا) على المتكلم وهو بصدد عمل القول أو قول أنا أفعل، وإحالة (أنت) على المخاطب لحظة توجيه المتكلم الخطاب له، أو أن يكون متحددًا بما هو من عوامل التخاطب كما هو شأن الدلالة الزمانية التي تتعين بلحظة التخاطب.

تضم اللغة بعض الوحدات اللغوية التي تتحدد باعتبار مقام التخاطب، ويتوجب بناءً عليه معرفة الدور الذي تضطلع به فواعل القول في حدث التلفظ، والمقام الزماني، والمكاني للمتكلم، والمخاطب، ولأنه: "... كما تقترن الجملة الاسمية بقرينة تدل على الزمن، كذلك تقترن بما يشير إلى الدلالة المكانية، غير أنها غالباً ما تكون عارية من القرائن، متصفة اتصافاً عاماً يبين العلاقة بين المسند والمسند إليه، خالية من الارتباط الزماني والمكاني معبرة عن معاني متصورة في ذات المتكلم" (12).

وهذا يعني ارتباط تعين إحالة عناصر التخاطب أو (المشير المقامي) بمقام مخصوص هو مقام التخاطب، وبيان العناصر المكونة لهذا المقام وهي المتكلم والمخاطب، المكان، والزمان، وذلك يؤكد أن معناها عام، وأنها تابعة للمقام وثيقة الارتباط به، فإذا ما انفصلت عنه دخلت في الإبهام؛ فلا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، لذلك فقد أطلق عليها العرب مصطلح المبهمات (13). أي أن يكون حاضرًا حضورًا فاعلاً في المقام التخاطبي، مثل إحالة (أنا) على المتكلم وهو يقول أنا أفعل، وإحالة (أنت) على المخاطب لحظة توجيه المتكلم الخطاب له، أو أن يكون متحددًا بما، وعمل القول من

عوامل التخاطب أيضاً حين يرتبط بدلالة الفعل، كما هو شأن الدلالة الزمانية التي تتعين بلحظة التخاطب أيضاً.

إن دراسة الحضور التخاطبي ترتبط باللغة، بوصفها نظاماً من العلامات لا تخرج عنه إلا بالاستعمال. إذ قد تعبر الجمل التي ننطق بها - حسب التداوليين - عن معانٍ لا تصرح بها البنية تركيبياً وألفاظاً، ذلك أن المعنى الحرقي للجملة يختلف عن المعنى المقصود الذي يتوصل إليه المخاطب بفضل افتراضات استدلالية، يسهم المقام في تحديد المقصود منها.

أما تحديد النحاة العرب لمفهوم الحضور التخاطبي، فقد حرصوا على التمييز بين ضربين من الحضور: حضور تخاطبي وحضور في المقام التخاطبي. فيقتصر الحضور التخاطبي على فواعل حدث التلفظ: المتكلم والمخاطب والزمان، في حين يشمل الحضور في المقام التخاطبي، جميع ما يفسر بمفسر حاضر في المقام التخاطبي، فميزوا بذلك بين الحضور مع (أنا) و(أنت) و(المنادى) وبين الحضور مع اسم الإشارة وضمير الغائب⁽¹⁴⁾ فهي عامل مهم في تكوين بنية الخطاب، ولها دور بارز في الإحالة إلى عناصر المقام⁽¹⁵⁾ فكل فعل لغوي يكون ناجحاً إذا علم المخاطب قصد وإحالة العبارة، وإذا كان للمتكلم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطب هذه المعرفة⁽¹⁶⁾.

المبحث الأول

المشيرات المقامية للحضور في المقام التخاطبي :

ويمكن تصنفها كما يأتي:

- أشكالاً ضميرية دالة على الشخص (أنا- أنت).
 - أسماء الإشارة: (هذا، هذه...)
 - ظرفاً: مكانية: (هنا...)
 - زمانية: (الآن، اليوم، البارحة، غداً...)
 - و زمان الفعل باعتبار تحدد الماضي والمستقبل ب "الآن" لحظة التلفظ.
- ومن الواضح أن هذه الأصناف ترتبط بما عناصر تابعة لها وهي: أنا - الآن - هنا، مما يجعل المشيرات المقامية مرتبطة بأركان الخطاب الثلاثة: المتكلم، زمان التخاطب ومكانه.

ولئن غيب المخاطب من هذا الثلاثي فإنه حاضر بالقوة يستدعيه المتكلم ضرورة باعتباره من مقتضيات حدث التلطف. وهذا الاعتبار يدعونا إلى تصحيح هذا التصنيف بإبراز المخاطب. فهذه (أنا- أنت) - الآن- هنا. هي المشيرات المقامية وهي وحدات خطائية تعكس عند استعمالها حدث التلطف الخارجي وتستحضر جميع مقوماته: طرفي الخطاب وزمانه ومكانه. التي وللمقام التخاطبي الدور الواضح في تحديد إحالتها.

أولاً: ضمائر الحضور:-

تدرس الضمائر في التداولية من منطلق واضح يتمثل في أن: "الضمائر نوعاً من الوحدات اللغوية الخاضعة للاستعمال".⁽¹⁷⁾ فالضمير لا يكون له معنى إلا مستعملاً. وانطلاقاً من أن الضمائر علامات لغوية تعبر عن وجود المتكلم في اللغة، لا عن وجود خارجي، فإن "مصطلح الإضمار يقتضي المضمّر اقتضاه المظهر والمضمّر ليس إلا المتكلم، فهو كما يضمّر المخاطب ويضمّر الغائب يضمّر نفسه"⁽¹⁸⁾ وقد خصص سيبويه للضمائر أبواباً مستقلة بوصفها علامات للمضمّرين مجردة عن المقامات الإنجازية.

- باب علامات المضمّرين المرفوعين⁽¹⁹⁾.

- باب علامة المضمّرين المنصوبين⁽²⁰⁾.

- باب علامة إضمار المجرور⁽²¹⁾.

وقد أكد سيبويه ذلك حين جعل الضمائر جميعاً متساوية من حيث كونها علامات، يتحدث بها المتكلم لكن عن أشياء مختلفة، يقول سيبويه: (هذا باب علامات المضمّرين المرفوعين): اعلم أن المضمّر المرفوع، إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: نحن. ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. ولا يقع نحن في موضع نا التي في فعلنا، لا تقول فعل نحن. وأما المضمّر المخاطب فعلامته إن كان واحداً: أنت، وإن خاطبت اثنين فعلاهما: أنتما، وإن خاطبت جميعاً فعلاهم: أنتم. اعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت،... وأما المضمّر المحدّث عنه فعلامته: هو، وإن كان مؤنثاً فعلامته: هي، وإن حدّثت عن اثنين فعلاهما: هما. وإن حدّثت عن جميع

فعالمتهم: هُم، وإن كان الجميع جمع المؤنث فعلامته: هُنَّ. ولا يقع هو في موضع المضمر الذي في فعل، لو قلت فعل هو لم يجوز إلا أن يكون صفة. " (22).

يبدو أن الترتيب عند سيبويه (أنا- أنت - هو) ترتيبٌ يتفاوت حسب أهمية الدور التخاطبي. فيبرز دور المحدِّث باعتباره فاعلاً مقارنةً ببقية الأدوار، فيسند إليه الأفعال: "خاطبت... حدثت". فعل المخاطب.

- ويكون المعنى الإجمالي الاستعمالي للضمائر ليس: "انتقاء لعنصر لغوي من قسم من أقسام الكلام وإنما هو عملية عدول عن مظهر إلى مضمر... بمقتضاها يعمد المتكلم إلى تغييب شيء وجعل شيء آخر مكانه،...، ويتصل أهم تلك الشروط بمنزلة المخاطب في عملية التخاطب وحالته العرفانية عند نشأة الخطاب" (23).

- كما أن المخاطب يعد أيضاً سامعاً ومتلقياً، ويتحول إلى مشارك في حدث التخاطب. ذلك أن عملية الإضمار تقوم على المتكلم والمخاطب في التقائهما في عملية الكلام فلئن بدا الإضمار في الظاهر عملاً ينجزه المتكلم وحده: "فإن للمخاطب فيه دوراً محورياً يتمثل في سابق معرفته بالشيء المضمر. ولو ذهب المتكلم بضمير دون أن يتوفر هذا الشرط أو قبل توفره لجعل في كلامه ما يعطله ويبطله لأن سيخرجه على الإلغاز وقتل الإبانة." (24).

- فهي مجرد وسائل لغوية "وصيغ وضعت ليتحدث بها ويخبر بها عنهما" (25) وهو ما يفسر وجود علامات مرفوعة وعلامات منصوبة وأخرى مجرورة، ف"حضور المتكلم والمخاطب بواسطة (أنا، أنت) هو حضور لغوي باعتبارهما متحدثاً عنهما. لذا، فإنهما يتداولان على المحلات المختلفة شأنهما في ذلك شأن بقية الأسماء فيكونان فاعلاً ومفعولاً ويجحزان إن كان الحديث عنهما ويغيبان إن كان لا يخصهما" (26).

ضمائر الحضور وارتباطها بالدلالة على زمن التكلم:

وما يؤيد ارتباط (أنا- أنت) بمحدث التلفظ ارتباطها بحروف الصدارة، التي تأتي دليلاً على المتكلم الإنشائي في المقام التخاطبي لأنه "لو لم تكن حروف الصدارة جميعاً عوضاً عن أفعال مسندة إلى ضمير المتكلم، لما كانت دليلاً على المتكلم الإنشائي. فلم تدل هذه الحروف على المتكلم إلا لأنها تتضمن دليلاً على التكلم وهو ضمير المتكلم" (27). فتأتي ضمائر الحضور ضمن الوحدات اللغوية "التي تشبه في علاقتها بعملية التخاطب علاقة

المتكلم والمخاطب بها، ونعني بذلك الظروف الدالة على زمان القول ومكانه والأفعال الدالة على عمل القول، وعلى حدوث التخاطب ذاته" (28) وعلى أية حال فإن ما يمكن تأكيده أن ما يميز ضميري (أنا) و (أنت) من الضمير هو) ومن بقية الأسماء أو بمعنى آخر "ما يميز الحاضر من الغائب هو أثر عمل التلفظ بها في تحديد المرجع المقصود" (29).

ثانيا: الدلالة الزمانية والإشارة للمقام :

إن أهم ما يميز الزمان في اللغة هو تعلقه بعمل القول والتلفظ، فالحاضر هو زمان إجراء القول وهو متجدد بتجدد عمل القول، فهو حاضر بالنسبة إلى كل قول معين يقوله قائل معين، والحاضر اللغوي هو قوام التقابلات الزمانية التي تحصل باللغة انطلاقاً من أهمية الدلالة الزمانية في تحديد معنى الحدث وزمن وجوده .

وتجمع الدراسات الحديثة على التمييز بين صيغ الحاضر والماضي، لأن: " لحظة التكلم هي نقطة التعيين في التمييز بين أزمنة الفعل " (30) فالزمان اللغوي هو " زمان المتكلم، وهو في الآن نفسه زمان المخاطب، والزمان الذي هو زمان المتكلم يقبله المخاطب معتبراً إياه زمانه، فيتحول يومه- وإن لم يكن هو الذي أنشأه- يومه وأمسسه وأمسسه وغده...وهو قوام التواصل اللغوي" (30)، ومن هنا عُدت الدلالة الزمانية أقوى المشيرات المقامية من حيث: " دلالتها على حضور المتكلم وعلى انعكاس عمل القول وعلى تحكم المقامات الخارجية في تحديد الدلالة وعلى قصور النظام اللغوي عن تجريد المقام " (31).

وبما أن كل تسلسل أو تنظيم يقتضي نقطة بداية أو انطلاق، فإن العلاقة المستلزمة بين الزمان وعملية التلفظ قد اقتضت أن يكون زمن الحال أو (الآن) أو أن تكون: " النقطة المرجعية هي لحظة إيقاع عمل التلفظ. " (32). وتكمن أهمية العلاقة بين الزمان والإشارة المقامية في كون النقطة المرجعية (الآن) كما يرى التداوليون: " تتمثل في إيقاع عمل القول في مقام تخاطبي مخصوص " (33). فالنقطة المرجعية إذن هي التي تحدد الإحالة الزمانية للفعل؛ ذلك أن الفعل خارج الاستعمال (34) هو زمن صرفي تدل عليه البنية الاشتقاقية، وليس المظهر سوى صيغة الزمان مجردة من الزمان المقامي، إذ أن "البنية التصريفية المجردة ليست في أصلها للماضي ولا للمستقبل فتعينها إذن لإحدى الدلالات مرتبطة بإنجاز البنية التصريفية المجردة في صورة معجمية تحيل على المقام " (35)، ف: " جميع الدراسات التي تناولت المظهر

والزمان، منذ القديم ربطتهما بزواية نظر المتكلم، وبلحظة القول خاصة، بل قامت أغلب النظريات على اعتبار عمل القول المعين الرئيسي للحاضر، واعتبار الحاضر نقطة التمييز بين الماضي والاستقبال، على خط الزمان⁽³⁶⁾. ويكون معيار ذلك هو "التمييز بين زمان الإنشاء وغيره، فزمان الإنشاء هو "الحال" بعبارة النحاة ويقصدون به زمان إلقاء الكلام، وهو لحظة زمنية تقتضي ما قبلها وما بعدها".⁽³⁷⁾ ولكن النحاة: "ربطوا هذا الزمان بالمسألة الصرفية، أي بدلالة الصيغة في أصل وضعها اللغوي على الزمن، فصيغة (فعل) تدل على الزمن الماضي، وصيغة (يفعل) تدل على الحاضر والمستقبل، وصيغة (افعل) تدل على الحاضر عند بعضهم، وعلى المستقبل عند بعضهم الآخر"⁽³⁸⁾.

ثالثاً دور الحروف في تحديد الدلالة الزمانية (الماضي والحاضر والمستقبل).

يذهب النحاة في حديثهم عن ترتيب الأزمنة إلى تقدم المستقبل على الماضي، فقد ذكر ابن هشام أن "المستقبل متقدم على الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون"⁽³⁹⁾ على أنهم لم يكونوا يقصدون بالتقدم في هذا السياق الترتيب في التوقيت، فقد مثل ابن هشام لتوضيح هذا المذهب بالمثالين التاليين:

(1) إن جئتني غدا أكرمتك.

(2) لو جئتني أمس أكرمتك.

تقول المثال الأول والمجيء غير حاصل، فإذا انقضى الغد ولم تجيء، قلت المثال الثاني. فهذه الأسبقية كما تقدم ليست من حيث الموضوع الذي يحتله كل من الماضي والمستقبل على الخط الزماني الموجه إنما هي قائمة على التقابل بين غير الحاصل (إن جئتني) والحاصل (لو جئتني)، وبديهي أن يكون غير الحاصل متقدماً على الحاصل. وأنت تلاحظ أن هذه الأسبقية وهذا التقدم يقومان على الصيرورة: فالمستقبل يصبح ماضياً لكن الماضي، لا يصبح مستقبلاً والمرحلة الأولى في عملية الصيرورة متقدمة بالطبع على المرحلة الأخيرة⁽⁴⁰⁾، فلئن كانت الأزمنة في اللغة العربية ثلاثة: الماضي، الحاضر والمستقبل، فإن الصيغ التي تدل عليها اثنان فقط: صيغة الماضي وصيغة المضارع. وتتغير دلالة هذه الصيغ الزمانية "تغيراً يصل بالصيغة إلى أن تنقلب إلى ضديدها وهو دلالة الصيغة الأخرى"⁽⁴¹⁾.

فبعض الحروف حسب المبرد تتخصص بتحويل الدلالة الزمانية فتتصرف إلى زمان غير الزمان الذي وضعت له الفعل. إذ أن هذه الحروف "تدخل على الأفعال فتنتقلها" (42)، فهي "إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها" (43) مثل حروف النفي وحروف الجزاء "إن ، إذا ... " فينصرف الماضي إلى الاستقبال إن كان شرطاً مثل قولنا : إن زرتني زرتك أو كان فيه "رائحة الشرط بعد " كلما وحيثما " (44).

وانصراف الفعل للدلالة على زمان لم يوضع في الأصل له قد جعل البعض يقر بأن بنية الفعل لا تحدد الدلالة الزمانية. فقد أشار برجشتراسر إلى أن العربية تتميز من بين اللغات السامية بتخصيص معاني أبنية الأفعال وتنوعها بوسيلتين هما ؛ اقتراها بالأدوات أو الحروف نحو (قد فعل) و (قد يفعل) و (سيفعل) ، و (لن يفعل) ، واستعمال (كان) على اختلاف صيغها ؛ نحو (كان قد فعل) و (كان يفعل) ، ويرى أن هذا التنوع والغنى لا يفوق كل اللغات السامية حسب ، إنما يقترب من غنى الفعل اليوناني والغربي ، بل يزيد عليهما في بعض الأشياء (45).

ولئن بدت القيمة الدلالية التي تحققها الجملة الفعلية، متساوية مع إفادة الإخبار في الجملة الاسمية ، فإنها " تتميز بدلالات يختص بها الفعل دون الاسم، وذلك في مستوى الإنجاز خاصة. فمنها ما يتصل بمقولة مظهر وقوع الحدث في الزمان " (46)، وهو ما عبر عنه سيبويه بالانقطاع وعدم الانقطاع (47) ومنها ما يتصل بجهة اعتقاد المتكلم، وهو ما يبرز في الأبواب التي عقدها سيبويه للأفعال التي تدل على ما في علم المتكلم من شك أو يقين أو ترجح، كما يتجلى في الأبواب التي عقدها لدلالات الحروف التي تدخل على الجملة فتكون شبيهة بالأفعال مختصرة لها، إذ تدل على التوكيد أو التمني أو التوقع.

رابعاً: الظروف الإشارية المقامية:

دُرست الظروف بوصفها مشيرات مقامية في كتب النحاة على صورتين مختلفتين: فهي وحدات لغوية موصوفة حرص النحاة على إبراز خصائصها البنيوية في أبواب عديدة. وهي كذلك وحدات مفسرة للمقولة الزمانية تحضر فيما يقدمه النحاة من شواهد فيكون حضورها في الاستعمال اللغوي: " محددًا للزمان المقصود من الفعل ودالاً على العلاقة الزمانية بين الأحداث وما تتميز به هذه الدلالة الزمانية من تغير مع كل استعمال " (47).

وقد ميز النحاة بين "الزمان" و"الوقت" و"الحين" من خلال دراستهم للظروف. فلئن كانت الأفعال تدل على الأزمنة الثلاثة، فإن الظروف تدل على الأوقات ويدل بعضها الآخر على الحين. وقد تجلّى ذلك في استعمال المبرد عبارة (أسماء الوقت) لتعيين (عُدوة وبكرة وسحر). " فإذا أردت الوقت بعينه قلت: جئتكَ اليوم غدوة يا فتى،" (48)، وفي استعمال سيبويه (أسماء الحين)، لتعيين (ضَحوة وعشية وصباحا)، فإذا قلنا: آتيتك غدا صباحا كان الزمان (مستقبلاً)، وكان الوقت (غدا)، وكان الحين (صباحا) (49)، فما حلّله النحاة أنه: " لما كان النظام الصرفي يقدم إلى السياق قوالب تحمل إليه سماتها الدلالية، فإن صيغة فعل مثلاً، التي تعين الماضي فيها بالبناء ينبغي أن تحافظ على تلك الدلالة الزمنية حين تنتقل للسياق " (50) وقد كانت وسيلته لذلك الظروف لأنه ".... لما كانت الظروف قد توضع عليه، أصلاً لتعيين جهة زمنية محددة أمكن اختبار جهة زمن الفعل به" (51).

وقد بدا لنا هذا التمييز على قدر كبير من الأهمية، إذ أنه يبرز علاقة التضامن التي تقوم عليها الدلالة الزمانية، والتي تبرز أن وقت الحاضر أو "الآن" نواة مركزية، تنشُد إليها جميع العبارات الزمانية مهما بدت بعيدة. فتتميز المشيرات المقامية منها بعلاقتها المباشرة ويتميز غيرها بعلاقة غير مباشرة. مما يقوم دليلاً بالنسبة إلينا على أن " الدلالة الزمانية في عمومها إشارية مقامية ترتبط بالنقطة المرجعية أي بزمان الحدث الإنشائي" (52).

فتقوم دلالة "الآن": " على علاقة ثنائية الأطراف بين زمان إيقاع الحدث الإنشائي وزمان وقوع الحدث المخبر عنه، وهذه العلاقة الداخلية هي التي تنتج الدلالة الزمانية. (53).

فإذا كان وقت الحاضر زماناً إيقاعياً لحدث إيقاعي، هو حدث إنشاء القول فإن العبارة عنه التي هي "الآن" تكون زماناً للعبارة التي تقوم دليلاً على الحدث الإيقاعي. وقد أثبتت الدراسات والبحوث (54) أن العبارات الدالة على هذا الحدث المنعكس بالقول إنما هي الحروف مما يجعلها معجمة محل الإنشاء. وهو ما يعطيها دوراً مميزاً في تحديد الدلالة الزمانية. إذ بفضلها تتوافر لنا نقطة مرجعية داخلية تتضمنها البنية النحوية، تمكنا من تحديد الأزمنة المختلفة وتحدد لنا زمان إيقاع الأعمال اللغوية وهي "الآن".

فالمشيرات المقامية جميعا سواء ما كان منها دالاً على الزمان، أو على الأشخاص تشارك الحروف في أنها تشير إلى عناصر الحضور المؤسسة لحدث الإنشاء، وهو ما جعلها تتميز بسمات بنوية تقر بها من الحرفية.

المبحث الثاني:

الآيات التي ورد فيها التوجيه النحوي بحكاية الحال وكانت عناصر التخاطب في البنية العميقة المحكية:

رفع المضارع بعد (حتى) :

ينصب المضارع الواقع بعد حتى ب(أن) مضمرة عند البصريين، وب(حتى) عند الكوفيين قال ابن هشام الأنصاري : " وإنما قلنا : إن نصب بعد (حتى) بأن مضمرة لا بنفس (حتى) كما يقول الكوفيون لأن (حتى) قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس⁽⁵⁵⁾. ويشترط في الفعل المضارع المنصوب بعد (حتى) أن يكون مستقبلا⁽⁵⁶⁾ ولا يرفع المضارع بعدها إلا بثلاثة شروط⁽⁵⁷⁾:

أحدها: أن يكون المضارع حالاً أو مؤولاً بالحال.

والثاني: أن يكون ما بعدها مسبباً عمماً قبلها، فلا يجوز الرفع في : (سرت حتى تطلع الشمس (فطلوع الشمس لا يتسبب عن السير .

والثالث: أن يكون فضلة فلا يصح الرفع في نحو : (سيري حتى أدخلها) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر .

وأما قوله تعالى: **أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْتِمُ الْبُاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَرَزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ (214) البقرة**

فقد جاء في المضارع في (حتى يقول) قراءتان : الأولى : ينصب المضارع وهي قراءة الجمهور ، والثانية : برفع المضارع وهي قراءة نافع .

وهذه القراءة أولها النحويون بحكاية الحال، قال أبو حيان: "وقرأ نافع برفع (يقول) بعد حتى وإن كان المضارع بعد حتى فعل حال فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار نحو: مرض

حتى لا يرجونه، وإما أن يكون حالا قد مضت فيحكيه على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين والمراد به هنا الماضي فيكون حالا محكية " (58).

وقال ابن هشام الأنصاري : " لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالا ، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك (سرث حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، وإن كانت حالته ليست حقيقية بل كانت محكية رُفِعَ وجرى نصبه إذا لم تقدّر الحكاية نحو (وُزِّلُوا حتى يقول الرسولُ) قراءة نافع بتقدير : حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا يقولون كذا وكذا " (59).

فالدلالة الزمانية هي المشير المقامي في حكاية الحال المؤولة للتوجيه بالرفع المرتبط بالنسبة إلى زمن التكلم في قوله تعالى (حتى يقول الرسولُ) أي (حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا يقولون كذا وكذا) فحكاية الحال هنا اعتمدت الفعل يقولون في الإشارة للمقام التخاطبي المحكي عنه ، والفعل المضارع يمثل الفعل في زمن الحال (التكلم) الدال على الحضور .

ثانيا: نفي (ما) للمضارع في زمن المستقبل:

يرى جمهور النحويين أن (ما) النافية إذا دخلت على الفعل المضارع تخلص زمنه للحال، قال سيبويه: " وأما (ما) فهي نفي لقوله: (هو يفعل) إذا كان في حال الفعل فتقول : (ما يفعل) " (60). وقال المرادي: " وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد يكون مستقبلا على قلة كقوله تعالى : (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي) (يونس 15) (61).

وما ورد خلاف زمن الحال فيؤول على حكاية الحال عند بعض النحويين، حيث قال الزمخشري في قوله تعالى : (وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) (الحجر 11) : " (وَمَا يَأْتِيهِمْ) حكاية حال ماضية لأن (ما) لا تدخل على مضارع إلا وهو في معنى الحال ، ولا على ماضٍ إلا وهو قريب من الحال " (62) ؛ لأن (ما) لا تدخل على مضارع إلا وهو في معنى الحال ولا على ماضٍ إلا وهو قريب من الحال وهو قول الأكثرين . وفي دخول (ما) النافية على المضارع في توجيه قوله تعالى (وَمَا يَأْتِيهِمْ) إشارة مقامية ارتكزت على الدلالة الزمانية للفعل حين تدخل عليه أداة نفي فتخلصه للحال ؛ لأن أدوات النفي كما يرى

النحاة وبعض المحدثين ترتبط في دلالاتها بزمن الحال أو (زمن التكلم) فإن النفي ومعاني حروفه لم يكن مقتصرًا على التعبير عن معنى النفي نحوياً فقط ، بل يدور على المبدأ الذي اختصره النحاة في أن أغلب الحروف: "إن لم نقل كلها تتميز بما تحمله من دلالة زمانية ، فكما تمايزت الحروف بعضها من بعض باختلاف عملها الإعرابي أو عملها المعنوي تمايزت كذلك باختلاف ما تؤديه من دلالات زمانية " (62).

وعلى هذا الأساس وزعوا الدلالات المختلفة لحروف النفي كالآتي:

- (ما): لنفي الحال.
- (لم): وأختها (لما) لنفي الماضي
- (لا): وأختها (لن) لنفي الاستقبال. واعتماداً على هذا فإن حروف النفي ترتبط إما بحيز فضائي زمني هو زمان التكلم (ما/ لا) وإما بما قبله (لم / ما) وإما بما بعده (لا / لن) (63).

ثالثاً: وقوع المضارع جواباً لما الشرطية:

(لما) أداة غير جازمة تدل على وجوب شيء لوجوب غيره أو حرف وجود لوجود ، ويكون جوابها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، قال ابن مالك : "جواب لما فعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، واختلف العلماء في تقدير جواب (لما) في قوله تعالى : فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ (74 هود) على أوجه هي : الوجه الأول : يكون الفعل المضارع (يُجَادِلُنَا) جواب (لما) ويؤول على حكاية حال ماضية وهو وجه اختاره الزجاج حيث قال " ويجوز لما جاء زيد يتكلم عمرو ، على ضربين أحدهما : أن إن لما كانت شرطاً للمستقبل وقع الماضي فيها في معنى المستقبل ، نحو : إن جاء زيدٌ جئتُ ، والوجه الثاني - وهو الذي اختاره - أن يكون حالاً لحكاية قد مضت . المعنى فلَمَّا ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى أخذ يجادلنا في قوم لوط ، وأقبل يجادلنا ، ولم يذكر في الكلام (أخذ ، و أقبل) إذا أردت حكاية الحال " (64) هنا ارتبطت الإشارة المقامية بدلالة الفعل في جملة الشرط وجعل " القيد الشرطي عاملاً في الفعل الذي هو موضع الفائدة " (65) إذ أن حروف الجزاء "إن ،

إذا... " تصرف الماضي إلى الاستقبال إن كان شرطاً مثل قولنا : إن زرتني زرتك أو كان فيه رائحة الشرط بعد " كلما وحيثما " (66).

رابعاً دلالة إذ الظرفية على زمن المستقبل :

انقسم النحويون في دلالة (إذ) الظرفية الزمانية إلى فريقين :

الفريق الأول: يذهب إلى أن (إذ) ظرف لما مضى ويجوز أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا)، قال المرادي وهو يذكر أنواع (إذ): " الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا).

ومن ذلك ما قاله أبو البقاء العكبري في قوله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (165) البقرة.

وأما (إذ) فظرف وقد وقعت هنا بمعنى المستقبل، ووضعها أن تدل على الماضي إلا أنه جاز ذلك لما ذكرنا أن خبر الله عن المستقبل كالماضي، أي على حكاية الحال بـ(إذ) كما يحكي الفعل . وقيل إنه وضع (إذ) موضع (إذا) كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لقرب ما بينهما. وقيل إن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا فجعل المستقبل منه كالماضي إذ كان المجاور للشيء يقوم مقامه وهذا يتكرر في القرآن كثيراً (67) فالحضور في المقام التخاطبي هنا في توجيه قراءة (إذ) على حكاية حال مستقبلية لتدل على (إذا) و(إذا) ظرف زمان يدل على زمان حدوث الفعل (المفعول فيه) وهو ما نبه إليه الرضي حين أكد على ضرورة التمييز بين الحدث الخارجي وبين تعبير المتكلم عنه (بفعل) بقوله : " المفعول فيه ما فعل فيه مذکور من زمان أو مكان، يعني بقوله فعل مذکور الحدث الذي تضمنه الفعل لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت ضربت أمس فقد فعلت لفظ ضربك اليوم، أي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس، فأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت" (68).

خامساً: مجيء عامل (إذا) الظرفية الزمانية ماضياً:

تأتي (إذا) ظرفاً لما يستقبل من الزمان لهذا يشترط في عاملها أن يكون دالاً على الاستقبال أيضاً لهذا لا يجوز جمهور النحويين مجيء عاملها ماضياً لئلا يتناقض معناها الدال على الاستقبال مع عاملها الماضي.

كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (156) آل عمران .

فأولها العلماء بتأويلات هي:

الأول: أن ذلك على الحكاية، قال الزمخشري: " فإن قلت : كيف قيل : (إذا ضربوا) مع (قالوا) ؟ قلت: هو على حكاية الحال الماضية، كقولك : حين يضربون في الأرض " (69) . وقال أبو البقاء العكبري : " ويجوز أن يكون (كفروا) و(قالوا) ماضيين ويراد بهما المستقبل المحكي به الحال فعلى هذا يكون التقدير : يكفرون ويقولون لإخوانهم " (70) .

وذكر ابن عادل أن قول الزمخشري يدل على حكاية الحال الماضية وقول العكبري يدل على حكاية الحال المستقبلية (71) فالتوجيه النحوي بحكاية الحال صدر عن دلالة (إذا) وارتباطها بحكاية حال ماضية _ على رأي الزمخشري _ فيكون مقام التخاطب المؤول هو (حين يضربون في الأرض) ، وهي دلالة مرتبطة بالفعل المضارع في زمن الحال (التكلم) ؛ أما تأويلها بحكاية حال مستقبلية فقد ارتبط التوجيه النحوي فيها بتأويل حكاية الحال المستقبلية للفعلين (كفروا) و(قالوا) على اعتبارها دالين في المستقبل على المضارعين المرتبطين بزمن التكلم (يكفرون ويقولون لإخوانهم). فالملاحظ في هذين التوجيهين الرابع مع (إذ) والخامس مع (إذا) كان للظرف الزمني دوره في تحديد الدلالة الزمانية للأفعال في المقام التخاطبي المحكي للآيات .

سادساً: استعمال (هذا) في الإشارة إلى القريب الحاضر :

قال ابن هشام الأنصاري: " المشار إليه إما أن يكون قريباً أو بعيداً. فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً، ومقروناً ب (ها) التنبيه جوازاً، تقول: (جاءني هذا) و(جاءني

ذا) ... وإن كان بعيدا وجب اقترانه بالكاف إمّا مجردة من اللام ، نحو : (ذاك) أو مقرونة بها نحو (ذلك) " (72)

وما جاء على خلاف ذلك يؤول ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ (15) القصص

وقال أبو حيان في النص القرآني السابق: "وهذا حكاية حال وقد كانا حاضرين حالة وجدان موسى لهما أو لحكاية الحال عُيِّرَ عن غائب ماضٍ باسم الإشارة الذي هو موضوع للحاضر، وقال المبرد: العرب تشير بهذا للغائب " (73) فاسم الإشارة هنا من أقوى المشيرات المقامية للتوجيه النحوي بحكاية الحال؛ فالمخاطب باسم الإشارة - ويشاركه في ذلك الضمائر - معين بتوجيه الخطاب إليه، حاضر باعتباره طرفاً في التخاطب. أما ما تشير إليه فإنه خارج عن التخاطب غائب عنه. غير أنه يتميز بكونه لا يتعين إلا في مقام تخاطبي مخصوص يواجه فيه المتكلم المخاطب مواجهة حسية. وما يعنيه هذا أن "الحضور في الضمائر يدل على المشاركة في عمل التخاطب والحضور فيما يشار إليه يدل على مجرد الوجود في المقام التخاطبي أو في (الحضرة) وجوداً مادياً يدرك بحاسة مادية هي العين" (74).

سابعاً: تأويل الخكي عنه بصيغة ضمير الحاضر المتكلم:

(وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ) (81 آل عمران)

وللسمين الحلبي رأي في توجيه قوله تعالى (آتَيْنُكُمْ) وفي قوله «آتيتكم» أو «آتيناكم» على كلا القراءتين التفاتان (75) أحدهما: الخروج من الغيبة إلى التكلم في قوله آتينا أو آتيت، لأنَّ قبله ذُكِرَ الجلالة المعظمة في قوله: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ} ، والثاني: الخروج من الغيبة إلى الخطاب في قوله: «آتيناكم» لأنه قد تقدّمه اسم ظاهر وهو (النبين) " ثم يعلق على ذلك بقوله «وفيه نظرٌ لأنَّ مثلَ هذا لا يسمى التفاتاً في اصطلاحهم، وإنما يسمى حكايةً للحال، ونظيره

قولك: حلف زيد ليفعلن ولأفعلن، فالعَيْبَةُ مراعاةً لتقدّم الاسم الظاهر، والتكلم حكايةً لكلام الحالف، والآية الكريمة من هذا»⁽⁷⁶⁾ ففي تأويل المحكي عنه بـ (لأفعلن) دلالة بصيغة ضمير الحاضر على المتكلم (الحالف) لأن "المضمر المحدث عنه (هو) لا يحضر إلا في اللفظ ولا يخرج عن حدود الأقوال الملفوظة، أما المضمران مع أنا وأنت فإنهما يحضران في القول والحديث بواسطة العلامة اللغوية، كما يحضران خارج القول عبر دور المحدث والمخاطب."⁽⁷⁷⁾.

نتائج البحث:

من خلال دراسة التوجيه النحوي بحكاية الحال وحضور عناصر المقام التخاطبي فيها توصلت البحث إلى ما يأتي:

- أن حكاية الحال بتأويلها للزمن الذي كان فيه المتكلم تركز على أهمية زمن التكلم في تحديد الدلالات النحوية وتفسيرها.
- اشتملت حكاية الحال المحكية العناصر الإشارية المحيلة على المقام التخاطبي المحكي وتمثلت تلك العناصر في الدلالة الزمانية للأفعال في علاقتها بالأدوات والحروف كالنفي والشرط ونحوه
- كان لظروف الزمان أيضاً دورٌ بارزٌ في تحديد الدلالات الزمانية والإحالة على المقام التخاطبي للحال المحكية.
- تفاوتت الحضور في المقام التخاطبي بتفاوت المشيرات المقامية فكانت الدلالة الزمانية المتعلقة بما يدخل عليها من حروف وأدوات أكثرها استعمالاً، يليها الظروف الزمانية المحددة لدلالة الأفعال؛ ثم أقلها استعمالاً ضمائر الحضور في العناصر المحكية المحيلة على المقام التخاطبي.

الهوامش:

- (1) تعدد التوجيه النحوي ، محمد حسنين صبرة 9-10
- (2) السابق ، 9.
- (3) شرح الرضي على الكافية ، 418/3 .
- (4) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، 444/2 .
- (5) الكتاب ، 355/2 .
- (6) المشيرات المقامية ، ص 122.
- (7) الكتاب ، 80/2 .
- (8) المشيرات المقامية ، نرجس باديس ، ص 123.
- (9) السابق ، ص 141.
- (10) السابق ، ص 105.
- (11) السابق ، ص 102.
- (12) الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، علي جابر المنصوري ، ص 30 .
- (13) التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس ، عيد بلع ، مجلة فصول ، ربيع ، ع 66 ، 2005 ، ص 41.
- (14) ينظر المشيرات المقامية ، نرجس باديس ، ص 27 .
- (15) المقاربة التداولية ، فرانسواز أرمينكو ، ترجمة ، ص 41.
- (16) النص والسياق : استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، فان دايك ، ص 266.
- (17) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، محمد الشاوش ، ص 1115 .
- (18) المشيرات المقامية في اللغة العربية ، نرجس باديس ، ص 217.
- (19) الكتاب ، سيبويه ، 350/2.
- (20) السابق ، 355/2.
- (21) السابق ، 362/2.
- (22) السابق ، 362-350/ 2 .
- (23) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، محمد الشاوش ، 1111 .

- (24) السابق ، 1109 .
- (25) السابق ، 1122 .
- (26) المشيريات المقامية ، ص 221 .
- (27) السابق، ص 221.
- (28) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، محمد الشاوش، ص 1122 .
- (29) المشيريات المقامية، نرجس باديس ، ص156.
- (30) مقولة الزمن : القرينة والدلالة دراسة لسانية ،هاني البطاط ،مجلة جامعة الخليل للبحوث ،فلسطين، مج 4 ، ع 1 ، 2009م ، ص 189 .
- (30) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، محمد الشاوش، 653 .
- (31) المشيريات المقامية ، نرجس باديس ، ص 341 .
- (32) السابق ، ص 341 .
- (33) السابق ، ص352 .
- (34) ذلك أن الفعل ببنيته يدل على زمان محصل لكن غير معين ، فتحصل إذن من صيغة الفعل دلالة زمانية عامة تمثل ما يسمى حديثنا بالمظهر . غير أنه بالإيجاز تتعين الإحالة الزمانية وتتحدد اعتمادا على النقطة المرجعية" ينظر الشرط والإنشاء النحوي للكون ، محمد صلاح الدين الشريف، ص 378 .
- (35) الشرط والإنشاء النحوي للكون ، محمد صلاح الدين الشريف ، ص961.
- (36) السابق ، ص989 .
- (37) إنشاء النفي ،شكري المبخوت، ص 120 .
- (38) البحث النحوي عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين ، ص 168 .
- (39) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام ص 337.
- (41) الشرط والإنشاء النحوي للكون ، محمد صلاح الدين الشريف ، ص 958 .
- (42) المقتضب ، المررد ، 47/1.
- (43) السابق ، 4 / 123-124.
- (44) شرح الكافية ،للرضي الاسترابادي 2 / 225 .
- (45) التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، ص 89- 90 .

- (46) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، خالد ميلاد، ص 65 .
(*) ينظر الكتاب، سيبويه، 12/1، 34 .
- (47) المشيرات المقامية، نرجس باديس، 341 .
- (48) المقتضب، المراد، 379/3 .
- (49) ينظر الكتاب، سيبويه، 102/ 3 .
- (50) الزمن واللغة، مالك يوسف المطلي، ص 24 .
- (51) السابق، ص 24 .
- (52) المشيرات المقامية، نرجس باديس، ص 402 .
- (53) السابق، ص 358 .
- (54) ينظر في هذا المفهوم عند كل من : الشرط والإنشاء النحوي للكون، الشريف ص 933 ، وإنشاء النفي، شكري المبخوت ص 100 .
- (55) مغني اللبيب، لابن هشام، 269/2 .
- (56) السابق، 275/2 .
- (57) ينظر سيبويه، الكتاب 25/3 - 27، ومغني اللبيب، 277/2 .
- (58) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي 149 /2 .
- (59) مغني اللبيب 276 - 277 .
- (60) الكتاب 221/4 .
- (61) الجني الداني، 329 .
- (62) الكشاف، 400/3 .
- (62) ينظر، إنشاء النفي، شكري المبخوت ص 119 .
- (63) السابق، ص 121 .
- (64) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 65/3 .
- (65) الشرط والإنشاء النحوي للكون، محمد الشريف ص 1036 .
- (66) شرح الكافية، الاسترابادي 2 / 225 .
- (67) التبيين في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، 1 / 136 .

- (68) شرح الكافية، للرضي الاسترابادي، 487/1 .
- (69) الكشاف ، للزمخشري 1 / 645 .
- (70) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، 1 / 304
- (71) اللباب في علوم الكتاب ، 6/6 .
- (72) شرح قطر الندى وبل الصدى، 110.
- (73) البحر المحيط ، 7 / 104 .
- (75) الدر المصون ، السمين الحلبي ، 293/3 .
- (76) السابق 293/3 .
- (77) ينظر المشيرات المقامية ، نرجس باديس ، ص 217-218 .